المغرب

بعد خطاب الملك محمد السادس، الذي دعا فيه الحكومة إلى سنّ سياسات اجتماعية كبرى، عاد النواب من جديد إلى الانقسام حول ملف رواتب تقاعدهم بين مدافع عن بقائها ورافض لها

رواتب التقاعد للبرلمانيّين تهدّد ائتلاف حكومة العثماني

الرباط ــ عبيد أعبيد

وجّهت أربعة أحزاب رسالة إلى رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، بغية حثه على الاجتماع بها لبحث سبل حلّ ملفّ رواتب تقاعد النواب الذي تحوّل إلى أزمة مرجّحة للتصاعد، وطلبت الأحزاب عبر كتلها النيابية، وهي: «الاستقلال» (معارضة)، «الاتحاد الاشتراكي» (أغلبية)، «الاتحاد الدستوري» (أغلبية)، و«التقدم والاشتراكية» (أغلبية)، أن يتم اللقاء بعيداً عن أنظار الصحافة والإعلام، للهروب من الضّغط المُسلط عليها والداعي إلى «إلغائه».

رغم حدّة السجال حول مال هذه الرواتب، ظلت حكومة العثماني صامتة حول «الأزمة»، على الرغم من الرسائل ومقترحات القوانين التي تقدمت بها أحزاب من أجل حلها. مصطفى الخلفي، المتحدث الرسميّ باسم الحكومة، برّر ذلك في حديث مع «الأخبار» بأنّ الحكومة وصلتها دعوة من الأحزاب الممثلة في البرلمان للمشاركة في النقاش حول «أزمة معاشات البرلمانيين»، لكنّها «ترفض اللقاء والنقاش على الموضوع، من منطلق كونه شأناً برلمانيّاً لا دخل للحكومة فيه». وأضاف أنّ الحكومة تتعامل مع هذه الأزمة من منطلق احترامها للسلطة التشريعية، والنأي عن المشاكل الإدارية والمالية للبرلمانيّين. لكن مصدراً حكوميّاً قال لـ«الأخبار» إنّ رئيس الحكومة سبق أن أكد في اجتماع خاص بالأغلبية، أنّه «ينتظر مقترح قانون توفيقي، لا يثقل كاهل خزينة الدولة».

اجتماع لحلّ «الأزمة»

في ظلّ رفض الحكومة مناقشة حلول للملفّ، تقرر تشكيل لجنة تقنية لبحث إمكانية التوافق حول تعديل القانون، ما وضع النواب في حرج أمام الرأي العام. وناقشت لجنة «المالية والتنمية الاقتصادية»، التي يرأسها القيادي في «حزب العدالة والتنمية» (القائد للأغلبية)، عبد الله بوانو، في اجتماع الأسبوع الفائت، مقترح «قانون معاشات أعضاء مجلس النواب»، كما ناقشت مقترح قانون آخر لإلغاء نظام المعاشات تقدم به نائبان عن «فدرالية اليسار الديموقراطي»، هما: مصطفى شناوي وعمر بلافريج. وبينما دافع رئيس الفريق النيابي لحزب «العدالة والتنمية» عن الإبقاء على المعاشات، لأنّه «يوجد برلمانيون سابقون وطنيون سيصبحون في وضعية عسيرة إذا توقفت معاشاتهم»، قال النائب مصطفى الشناوي إنّ «البرلمانيين في مهمة نيابية، وقد صوت لهم المواطنون لتمثيلهم ولا داعي ليكون لديهم معاش، فكل واحد منهم كان أجيراً، في القطاع الخاص أو العام، أو لديه مهنة حرة. هذه المعاشات نوع من الريع حتى وإن تأجل صرفها حتى سنّ 65 عاماً». وأشار النائب اليساري في معرض تدخّله أيضاً إلى أنّ «مفهوم التقاعد في العالم كله يكون مرتبطاً بأداء عمل ما»، واستشهد بكون أن عدداً من الدول ألغت تلك المعاشات. أما النائب عبد اللطيف وهبي، المنتمي إلى حزب «الأصالة والمعاصرة» (معارض)، المطالب بـ«إلغاء المعاشات»، فقد اعتبر أنّ مقترح القانون الإصلاحيّ «غير قانونيّ وغير دستوريّ لأنّه يمسّ بالحقوق المكتسبة والمساواة، ومبدأ فصل السلطات، وبالتالي فهو لا يستقيم مع الدستور ومع القانون، وهو باطل وسنصوت ضده، وإذا جرت إجازته فإننا سنطعن فيه أمام المحكمة الدستورية».

صار تقاعد أعضاء مجلس النواب موضوعاً للخلاف بين الأغلبية الحكومية (أرشيف)

> لا يتعدى عدد النواب 395، بينما يصل عدد المستفيدين من راتب التقاعد إلى 991

ويهدف مقترح القانون الذي تقدمت به كتل الأغلبية، إضافة إلى حزب «الاستقلال» المعارض، إلى تخفيض الراتب الشهريّ لأعضاء مجلس النواب إلى 700 درهم (70 دولاراً) عن كل سنة تشريعية، عوض عن ألف درهم سابقاً (100 دولار)، وإلى عدم صرف الراتب إلا عند بلوغ سنّ الـ 65، عوض صرفه مباشرة بعد فقدان الصفة النيابية. كما يقترح أيضاً ألا تتعدى مساهمة البرلمانيّ في «صندوق المعاشات» 2900 درهم (300 دولار)، على أن تلتزم الدولة بالمبلغ نفسه في إطار مساهمتها.

خلاف يهدد «الائتلاف» الحاكم

يمنح القانون الداخليّ المنظّم لعمل البرلمانيّين بالمغرب، حقّاً لكلّ برلمانيّ انتهت ولايته في المغرب الاستفادة من راتب تقاعد حدده النظام السابق في حدود خمسمئة دولار، غير أنّ ذلك المبلغ يمكن أن يتضاعف بحسب عدد الدورات التي قضاها النائب في المجلس. غير أن إعلاناً «مشؤوماً» أصدره «الصندوق المركزيّ للتقاعد»، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أفاد بأن نظام معاشات البرلمانيّين المتقاعدين يعاني من عجز، إذ لم تعد المساهمات تكفي لسداد المعاشات، فعدد النواب لا يتعدى 395، بينما يصل عدد المستفيدين من راتب التقاعد إلى 991.

أزمة البرلمانيّين الماليّة، سرعان ما تحولت مع الشهور إلى إحراج للحكومة، حيث صار تقاعد أعضاء مجلس النواب موضوعاً للخلاف بين الأغلبية الحكومية، فقد طلب فريق «العدالة والتنمية»، قبل أشهر، مقترحاً يقضي بتصفية صندوق التقاعد الخاص بالنواب، بينما دافعت الفرق البرلمانية الأخرى عن فكرة إصلاحه، وأدى ذلك في النهاية إلى تراجع حزب رئيس الحكومة لمصلحة موقف حلفائه.

وبذلك، تقف الحكومة بين مطرقة الأغلبية (إضافة إلى حزب الاستقلال المعارض)، التي تضغط لضخ مليارات الدراهم من خزينة الدولة في صندوق البرلمانيّين، وسندان ضغط الرأي العام الذي يراهن على إلغاء معاشات البرلمانيّين باعتبارها «ريعاً غير مستحقّ».

نواب يلجأون إلى القضاء

لم تتوقف الأزمة عند وضوح الأرقام وعجز ميزانيات الحكومة، حيث قرر برلمانيّون سابقون اللجوء إلى القضاء بعد توقف معاشاتهم، بينما ترك آخرون الفرصة لرئيس مجلس النواب من أجل حلّ المشكلة سياسياً. في حديث مع «الأخبار»، قال رئيس «الاتحاد الوطنيّ للموظفين»، عبد الرحيم الهندف، إنّ العجز الذي يعانيه صندوق التقاعد، كانت الدولة تغطيه عبر الموازنة العامة، مشيراً إلى أنّ العجز يأتي من كون البرلمانيّين يتلقون معاشات بعد نهاية ولايتهم مباشرة.

وفي انتظار الحسم فيه، اتفقت مكونات مجلس النواب خلال نقاشها المقترح، على تفادي اللجوء إلى ضخّ اعتمادات من الموازنة العامة من أجل ديمومة الصندوق، وشددت على ضرورة الاعتماد على الموارد الذاتية من الاشتراكات التي يقدمها النواب.

وقفة

المغرب ضد التطبيع مع إسرائيل

لينا كنوش

المنسق العام للمؤتمر القومي الإسلامي، خالد السفياني، متأكد من أنّ الصهاينة اعتقدوا في مرحلة خَلَت أنّ المغرب سيكون بوابة للتطبيع في المنطقة. ومن هذا المنطلق بدأ المطبّعون ـ والعاملون على التطبيع ـ بإطلاق المبادرات الثقافية والرياضية والعلمية بحجة أن هذه المبادرات ليست سياسية، لكن الهدف بالطبع كان فرض التطبيع السياسي كأمر واقع. يؤكد خالد السفياني لـ«الأخبار» أنه «منذ التسعينيات قامت منظمات مغربية بكل ما بوسعها للتصدي لمحاولات التطبيع، وحققت بعض النجاحات. فعلى سبيل المثال، استطاعت هذه المنظمات إلغاء «مؤتمر الشرق الأوسط الكبير» الذي كان سيعقد آنذاك برعاية وزير الخارجية الأميركي كولن باول، حينها، يقول السفياني، «أسسنا جمعية اسمها خلية مناهضة مؤتمر المستقبل، ونجحنا في الحصول على موقف من الملك المغربي يربط انعقاد المؤتمر بعدم حضور الكيان الصهيوني وهذا ما تم، عقد المؤتمر ولم يحضر الصهاينة بأي شكل من الأشكال».

يرى السفياني أن الصهاينة يسعون لإثارة فتنة بين المكون الأمازيغي والمكون العربي في المغرب، «حاول الصهاينة زرع الفتنة بين مكونات المجتمع، من خلال مغاربة لهم علاقات بالاستخبارات الإسرائيلية. يعتمد الصهاينة على أشخاص يعرّفون أنفسهم كصحافيين، مثقفين، علماء، أو سياسيين في بعض الأحيان».

الرئيس السابق للاستخبارات الإسرائيلية، عاموس يادلين، قال في محاضرة في «معهد موشي ديان» وفي حلقة على «قناة العاشرة»: لقد شكّلنا خلايا في المغرب العربي، خصوصاً في المغرب، وهذه الخلايا يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة في أي لحظة». الغاية واضحة. لكن الشعب المغربي لا يخضع بسهولة للصهاينة وعملائهم، بحسب

السفياني، فهو «يقاوم بكل الوسائل المتاحة له التطبيع. وما علينا سوى النظر إلى التظاهرات من أجل فلسطين وضد التطبيع التي تجمع في كل مرة عدد ضخم وكلهم يرفعون شعار التطبيع خيانة».

أما بالنسبة للحركة الأمازيغية العالمية الموالية للتطبيع، فيؤكد خالد السفياني «أن الحركة الأمازيغية العالمية والتي عندها ما يكفي من الإمكانات للنجاح في مهمتها، تواجه الشعب المغربي الذي بأغلبيته مقاوم للتطبيع. وقد شكّل السفياني أن «المنظمات المعنية قدمت بيانات ومعلومات للحكومة المغربية حول هذا الموضوع، هذه الأخيرة بدأت بالبحث والتحقيق لكننا ما زلنا ننتظر النتائج العملية. هذا الأمر خطير جداً، هذا يتجاوز موضوع التطبيع بل يهدد الأمن القومي المغربي».

أما بالنسبة للأشخاص الذين يتظاهرون في مدينة أغادير ضد تسمية الشوارع بأسماء فلسطين والقدس، فهم بحسب السفياني، «يؤدون المهمة الموكلة لهم لكنهم لا يمثلون كل الشعب المغربي. من المؤكد أن هؤلاء لهم هيكلية معينة لكنهم ليسوا قوة فعّالة على صعيد المغرب. هناك طابور خامس مهمته معارضة أي تضامن مع فلسطين. وفي وجه الجرائم الإسرائيلية يعتبرون أن إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها. هؤلاء أعداء للمغرب أولاً ولفلسطين ثانياً».

نفسه هناك خطوات تطبيعية تتم ولا نجد أي موقف من الحكومة».

كشف «معهد الفا» أخيراً أن الصهاينة افتتحوا مراكز للتدريب في منطقة مكناس ومناطق أخرى في المغرب، والذريعة هي إعداد عناصر لحماية الشخصيات، لكن الحقيقة أنهم يدربون بعض أبناء المغرب على كيفية القتل بدم بارد، ويتم التدريب من قبل أشخاص خدموا في الاستخبارات والجيش الصهيوني. يؤكد السفياني أن «المنظمات المعنية قدمت بيانات ومعلومات للحكومة المغربية حول هذا الموضوع، هذه الأخيرة بدأت بالبحث والتحقيق لكننا ما زلنا ننتظر النتائج العملية. هذا الأمر خطير جداً، هذا يتجاوز موضوع التطبيع بل يهدد الأمن القومي المغربي».

أما بالنسبة للأشخاص الذين يتظاهرون في مدينة أغادير ضد تسمية الشوارع بأسماء فلسطين والقدس، فهم بحسب السفياني، «يؤدون المهمة الموكلة لهم لكنهم لا يمثلون كل الشعب المغربي. من المؤكد أن هؤلاء لهم هيكلية معينة لكنهم ليسوا قوة فعّالة على صعيد المغرب. هناك طابور خامس مهمته معارضة أي تضامن مع فلسطين. وفي وجه الجرائم الإسرائيلية يعتبرون أن إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها. هؤلاء أعداء للمغرب أولاً ولفلسطين ثانياً».

إيران

خامنئي يطمئن ... وعين واشنطن على «هرمز»

قدّم المرشد الأعلى في إيران، علي خامنئي، جرعة تطمين للإيرانيين، من خلال تأكيده أن ليس هناك ما يثير القلق، تعليقاً على استئناف واشنطن العقوبات ضد طهران. وفي خطاب سابق نُشر مضمونه أمس، قال خامنئي مخاطباً عدداً من النشطاء النقاهم: «يجب أن لا يقلقوا (المناصرون) على حالنا، إن أحداً لا يستطيع ارتكاب أي حماقة، فليكونوا على ثقة بذلك، لا يوجد أي شكّ في هذا الأمر. فلتخبروا الجميع بذلك». وبعد أيام على دخول الدفعة الأولى من الإجراءات العقابية الأميركية ضد إيران، لم تظهر مؤشرات على انعكاسات سلبية حتى الآن، العام الذي يراهن على إلغاء معاشات البرلمانيّين باعتبارها «ريعاً غير مستحقّ».

نواب يلجأون إلى القضاء

لم تتوقف الأزمة عند وضوح الأرقام وعجز ميزانيات الحكومة، حيث قرر برلمانيّون سابقون اللجوء إلى القضاء بعد توقف معاشاتهم، بينما ترك آخرون الفرصة لرئيس مجلس النواب من أجل حلّ المشكلة سياسياً. في حديث مع «الأخبار»، قال رئيس «الاتحاد الوطنيّ للموظفين»، عبد الرحيم الهندف، إنّ العجز الذي يعانيه صندوق التقاعد، كانت الدولة تغطيه عبر الموازنة العامة، مشيراً إلى أنّ العجز يأتي من كون البرلمانيّين يتلقون معاشات بعد نهاية ولايتهم مباشرة.

وفي انتظار الحسم فيه، اتفقت مكونات مجلس النواب خلال نقاشها المقترح، على تفادي اللجوء إلى ضخّ اعتمادات من الموازنة العامة من أجل ديمومة الصندوق، وشددت على ضرورة الاعتماد على الموارد الذاتية من الاشتراكات التي يقدمها النواب.

لم تظهر مؤشرات على انعكاسات سلبية للعقوبات الأميركية حتى الآن (أ ف ب)

مبكرة تحضّن الاقتصاد والتجارة بما يخفّف من وطأة الحظر الأميركي. وفيما انشغلت كل من بغداد وطهران بموقف رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، المؤكد التزام حكومته بالعقوبات الأميركية وردود الفعل على هذه التصريحات، تحرّكت الدبلوماسية الإيرانية باتجاه كل من أنقرة وموسكو. ووصل مدير مكتب الرئاسة الإيرانية، محمود واعظي، إلى أنقرة، في زيارة على جدول أعمالها المعلن لقاء مع وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، والرئيس رجب طيب أردوغان، وتسليم الأخير رسالة تهنئة بفوزه بالانتخابات. ومن تركيا، أشار واعظي إلى أن من سمّاهم بـ«أعداء البلدين» يخطّطون لـ«المساس بالعلاقات الوثيقة، لكن بفضل وعي القيادة والشعبين الإيراني والتركي ستُفنى هذه المخططات بالفشل قطعاً».

وفي ملفّ العقوبات، انضمت سويسرا إلى المنّددين بالعقوبات الأميركية. وأعربت الحكومة السويسرية، أمس، عن «أسفها» لما سمّته «الوضع المتدهور»، مُعيدةً التأكيد على دعم عمل الشركات السويسرية في إيران، ومواصلة روابطها «وفق ما تراه مناسباً لها». ولفت مسؤول حكومي إلى أن القرارات الأميركية في شأن العقوبات «لا تؤثر في الموقف القانوني لسويسرا في ما يتعلق بإيران»، إلا أنه أشار في الوقت نفسه إلى أن العقوبات الجديدة قد تؤثر في الشركات السويسرية.

وعلى مقلب واشنطن، وضعت القوات الأميركية المناورات التي أجراها الحرس الثوري الإيراني في الخليج وعند مضيق هرمز، الأسبوع الماضي، في خانة «الرسالة». وراى قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط، جوزيف فوتيل، أنه «من الواضح جداً أنهم حاولوا أن يستخدموا تلك المناورات لكي يبعثوا لنا رسالة»، مضيفاً أن النظام الإيراني أراد أن يثبت أنه يمتلك قدرات عسكرية في مضيق هرمز الاستراتيجي. وبدت تعليقات الجنرال الأميركي نابعة من رصد أميركي دقيق للمناورات التي تفيد المعلومات بإجرائها بشكل ضخم وباستخدام أسلحة وقطع عسكرية متطورة، حيث أشار فوتيل إلى أن القوات الإيرانية تملك في هذه المنطقة الغاماً وقوارب متفجرة وصواريخ دفاع ساحلي، فضلاً عن رادارات. لكنه، وفي الوقت نفسه، حذّر من أن القوات الأميركية «يقظة بشكل استثنائي.. ونحن نراقب أي تغيير»، مشدداً على أن «إحدى مهماتنا الرئيسة هي ضمان حرية الملاحة وحرية التبادلات التجارية، وسنواصل القيام بذلك في كل أنحاء المنطقة».

(الأخبار)

تقرير

واشنطن أرادت «70٪ من رؤوس بيونغ يانغ النووية»!

كشف موقع «Vox» أن الولايات المتحدة أرادت من كوريا الشمالية تسليم 70 في المئة من رؤوسها النووية. إلّا أن الأخيرة رفضت الطلب الذي تقدم به وزير خارجيتها مايك بومبيو مرارا في وقت تسير فيه الكوريتان باتجاه استكمال النشاط الدبلوماسي الذي بدأ قبل أشهر

كشفت تسريبات نقلها موقع «Vox» الإعلامي الأميركي، أن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، اقترح على كوريا الشمالية خطة بشأن نزع سلاحها النووي، لكن بيونغ يانغ رفضتها مراراً. ونقل الموقع عن مصدرين، قال إنهما مطلعان على سير المباحثات بين واشنطن وبيونغ يانغ، أن «الخطة كانت تنص على تسليم كوريا الشمالية ما بين 60 و70 في المئة من رؤوسها النووية للولايات المتحدة أو دولة ثالثة، خلال فترة تتراوح بين 6 و8 أشهر». وأشار المصدران إلى أن «من غير الواضح ما هي التنازلات التي عرضتها الولايات المتحدة مقابل ذلك، إن كانت عرضتها أصلاً، غير تخفيف العقوبات أو شطب كوريا الشمالية من القائمة الأميركية للدول الداعمة للإرهاب». وذكر الموقع أن بومبيو طرح هذه الخطة مرات عديدة خلال الشهرين الأخيرين، لكن فريق التفاوض لكوريا الشمالية، الذي يقوده نائب رئيس اللجنة المركزية لحزب العمال الكوري كيم يونغ تشول، رفض هذه الخطة.

يشار إلى أن كوريا الشمالية لم تكشف عن عدد الرؤوس النووية الموجودة لديها، وقال مصدر لـ«Vox» في هذا الصدد، إنه كان أحد أهداف المفاوضات مع بيونغ يانغ في المرحلة الحالية إقناع المسؤولين الكوريين بالكشف عنها، فيما تشير تقديرات الخبراء الأميركيين إلى أن كوريا الشمالية تمتلك نحو 65 رأساً نووياً. وكان مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي، جون بولتون، قد أعرب عن عدم رضاه عن سير تنفيذ ما اتفق عليه الرئيس دونالد ترامب، مع نظيره الكوري الشمالي كيم جونغ أون، خلال القمة في سنغافورة يوم 12 حزيران الماضي. كما تشير تقارير إعلامية إلى تعثر المفاوضات الأميركية ـ الكورية الشمالية حول نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة.

من جهة ثانية، واستكمالاً للتقارب الدبلوماسي الذي بدأ في نيسان الماضي بين الكوريتين وتوقف، يعقد مسؤولون رفيعون من الكوريتين محادثات الأسبوع المقبل تحضيراً لقمة بين الرئيس الكوري الجنوبي، مون جاي إن، ونظيره الكوري الشمالي، وفق ما أعلنت سيول أمس. وبالرغم من عدم إعطاء وزارة شؤون التوحيد في الجنوب أي تفاصيل عن مكان انعقاد القمة، فإن مون وافق سابقاً على زيارة بيونغ يانغ خلال الخريف بعد لقائه التاريخي مع الزعيم «الشمالي» في نيسان. وقالت الوزارة في بيان إن «الجانبين سوف يعقدان محادثات على مستوى عال الاثنين في الجانب الشمالي من قرية الهدنة بانمونجوم بهدف مناقشة الشؤون التحضيرية المتعلّقة بقمة بين الشمال والجنوب».

> يعقد مسؤولون من الكوريتين محادثات تحضيرا لقمة بين الرئيسين

ووفق سيول، فإن المبادرة جاءت من طرف بيونغ يانغ التي اقترحت الخميس الماضي، أن يعقد الجانبان محادثات لـ«مراجعة التقدّم» الحاصل منذ قمة نيسان الماضي، التي مهّدت الطريق للقاء التاريخي بين كيم وترامب. ومنذ ذلك الوقت، تزايد التبادل عبر الحدود بين الكوريتين بشكل كبير، كما أن البلدين يخطّطان لأن تستأنف في وقت لاحق من هذا الشهر لقاءات العائلات التي فرّقتها الحرب، وذلك للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات. كما أعلنت سيول أن وزير شؤون التوحيد شو ميونغ غيون سيترأس وفدها إلى اجتماع الاثنين، وهو كان قد زار بيونغ يانغ الشهر الماضي لحضور مباراة ودية في كرة السلة بين منتخبي الكوريتين، مضيفة أنه «سنجري محادثات معمّقة مع الشمال من أجل قمة شمالية ـ جنوبية ناجحة».

(الأخبار، أ ف ب)

تقرير

«سكريبال» سبب عقوبات جديدة على روسيا

في ردّه على العقوبات الاقتصادية الجديدة التي تعتزم الولايات المتحدة فرضها على روسيا بعد «أن تأكّدت من أنّ موسكو تقف وراء استخدام غاز الأعصاب نوفيتشوك في المملكة المتحدة»، رفض الكرملن الربط بين هذه العقوبات واتهامات تورطها بتسميم العميل المزدوج سيرغي سكريبال في بريطانيا في آذار الماضي في سالزبري، واصفاً الإجراءات الأميركية بـ«غير الودية». وقال المتحدث باسم الكرملن، ديمتري بيسكوف، أمس، إن بلاده تعتبر «الإعلان عن قيود جديدة مرتبطة بقضية سالزبري غير مقبول على الاطلاق ونعتبرها غير شرعية»، لكنه أضاف أن «موسكو لا تزال تأمل إقامة علاقات بنّاءة مع واشنطن».

وسجّلت البورصة الروسية تراجعاً أمس على وقع العقوبات الأميركية الجديدة. كذلك، حذرت وزارة الخارجية الروسية من أن موسكو ستعتبر «إجراءات انتقامية» رداً على العقوبات الجديدة التي فرضتها واشنطن بحقّها. وقالت المتحدثة باسم الوزارة، ماريا زاخاروفا، خلال مؤتمر صحافي، إن «الجانب الروسي سيبدأ بإعداد إجراءات انتقامية رداً على هذا التحرّك الجديد غير الودي من قبل واشنطن»، متهمة السلطات الأميركية بأنها اختارت «عمداً طريق المواجهة». وكانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية، هيذر ناورت، قد أعلنت، في إشارة إلى تسميم سكريبال بغاز «نوفيتشوك» للأعصاب، أن الولايات المتحدة «تأكدت في 6 آب من أنّ الحكومة الروسية استخدمت أسلحة كيميائية أو بيولوجية، في خرق للقوانين الدولية».

وأضافت أنه استناداً إلى القانون الأميركي حول الأسلحة الكيميائية، فإنّ هذا التأكد يؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية ستدخل حيّز التنفيذ في نهاية آب الجاري، من دون أن توضح طبيعة العقوبات.

إلا أن وكالة «فرانس برس» نقلت عن مسؤول أميركي، طلب عدم كشف اسمه، قوله «إن العقوبات تشمل حظر بيع روسيا تكنولوجيا حساسة، كتلك المستخدمة في الأجهزة الإلكترونية ومعدات المعايرة، وهي تكنولوجيا كان يسمح ببيعها سابقاً كل حالة على حدة». وقد تشمل هذه العقوبات، وفق المسؤول نفسه، «صادرات بمئات الملايين من الدولارات إلى روسيا». وفي حال عدم احترام هذه المطالب، سيتم إصدار دفعة جديدة من العقوبات «الصارمة»، وفق المسؤول الأميركي، حتى إنها قد تذهب إلى حدّ «منع شركات الطيران الروسية من الهبوط في المطارات الأميركية أو حتى تعليق العلاقات الدبلوماسية بين البلدين». من جهتها، رجحت لندن ـ التي نسبت إلى الحكومة الروسية مسؤولية تسميم سكريبال وابنته ـ بالتدابير الأميركية الجديدة، إذ قال متحدث باسم الحكومة: «ردّ دولي قوي على استخدام الأسلحة الكيميائية في شوارع سالزبري يبعث إلى روسيا برسالة لا لبس فيها بأن سلوكها المتهوّر لن يبقى من دون عقاب».

(الأخبار)

سجلت البورصة الروسية تراجعاً أمس على وقع العقوبات الجديدة (أ ف ب)